ملخص بيان المعلومات

زيادة في رأس المال البنك الشعبي المركزي مخصصة للبنوك الشعبية الجهوية

عدد الأسهم الممنوحة	**10 000 000**
سعر السهم	276 درهم
القيمة الإسمية	10 درهم
رسم المبلغ الأصلي	100 000 000 درهم
فترة تحرير الأموال	**04 يونيو 2019**

المبلغ الإجمالي للعملية : 2 760 000 000 درهم

المستشار المالي والمنسق العام

Upline Corporate Finance

الهيئات المكلفة بالتوظيف

الهيئة المكلفة بتسجيل العملية	الهيئات المكلفة بالتوظيف	
Upline Securities	البنوك الشعبية الجهوية	البنك الشعبي المركزي

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1والصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 27 ماي 2019 تحت المرجع VI/EM/008/2019

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 27 ماي 2019 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بزيادة في رأس المال البنك الشعبي المركزي مخصصة للبنوك الشعبية الجهوية.
ويمكن في كل حين الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمقر الرئيسي للبنك الشعبي المركزي ولدى مستشاره المالي. كما يمكن الاطلاع عليه في مقر بورصة الدار البيضاء أو على موقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com.

ويوضع بيان المعلومات رهن الإشارة على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل(www.ammc.ma).

I. تقديم العملية

I.1. أهداف العملية

إن الهدف من عملية الزيادة في رأس المال المخصصة للبنوك الشعبية الجهوية هو الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية للقرض الشعبي للمغرب كما هو منصوص عليه في المادة 17 من القانون 96-12 لبلوغ الحد الأدنى لامتلاك رأسمال البنك الشعبي المركزي من طرف البنوك الشعبية الجهوية والبالغ 51% .

I.2. المبلغ الإجمالي للعملية

يجري البنك الشعبي المركزي زيادة في رأس المال مخصصة للبنوك الشعبية الجهوية. وتهم هذه العملية 10.000.000 سهم للبنك الشعبي المركزي مخصصة للبنوك الشعبية الجهوية بقيمة اسمية تبلغ 10 دراهم للسهم.

ويصل المبلغ الإجمالي الأقصى لعملية الزيادة في رأس المال 2.760.000.000 درهم من ضمنها 100.000.000 درهم برسم المبلغ الأصلي و 2.660.000.000 برسم علاوة الإصدار.

وسيتم منح أسهم البنك الشعبي المركزي، موضوع هذه الزيادة في رأس المال بسعر 276 درهم للسهم مما يمثل السعر المتوسط المرجح لمدة 6 أشهر من 18 شتنبر 2018 إلى 15 مارس 2019) .

I.3. توزيع الأسهم المصدرة

يتم توزيع العملية حسب البنوك الشعبية الجهوية على الشكل الآتي :

البنك الشعبي للوسط الجنوبي	1 428 571 سهما
البنك الشعبي لفاس-مكناس	0
البنك الشعبي للعيون	1 428 574 سهما
البنك الشعبي لطنجة-تطوان	1 428 571 سهما
البنك الشعبي لمراكش-بني ملال	1 428 571 سهما
البنك الشعبي للرباط-القنيطرة	1 428 571 سهما
البنك الشعبي للناظور-الحسيمة	1 428 571 سهما
البنك الشعبي لوجدة	1 428 571 سهما
المجموع	**10 000 000 سهم**

I.4. خصائص العملية

طبيعة السندات	أسهم البنك الشعبي المركزي
عدد السندات	10.000.000 سهم
القيمة الإسمية	10 دراهم حسب السهم
شكل السندات	لحاملها ويتم تجريدها من طابعها المادي وتسجيلها في حساب لدى الوديع المركزي ماروكلير
سعر الإصدار	يحدد سعر إصدار أسهم البنك الشعبي المركزي الجديدة بالنسبة للبنوك الشعبية الجهوية في 276 درهما للسهم

علاوة الإصدار	تحدد علاوة إصدار أسهم البنك الشعبي المركزي الجديدة المصدرة في 266 درهما للسهم
مبلغ الإصدار	يحدد المبلغ الأقصى للإصدار في 2.760.000.000 درهم
تحرير السندات	يتم تحرير السندات بالكامل عند تاريخ الاكتتاب
تاريخ الانتفاع	01/01/2019 (*)
حق أفضلية الاكتتاب	قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 21 مايو 2019 من أجل البت في الزيادة في رأسمال البنك حذف حق أفضلية الاكتتاب لكي تخصص عملية الزيادة برمتها لفائدة البنوك الشعبية الجهوية.
الحقوق المرتبطة	تستفيد جميع الأسهم من نفس الحق : حق التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين: ستحظى البنوك الشعبية الجهوية بحق التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين بدون أي تحفظ. الحق في توزيع الأرباح : ستمتلك البنوك الشعبية الجهوية حقا في أرباح الأسهم والتي يعود قرار توزيعها للجمعية العامة العادية للبنك الشعبي المركزي ؛ ▪ حق توزيع علاوة التصفية: ستستفيد كافة الأسهم من نفس الحقوق عند توزيع علاوة التصفية.
تداول الأسهم	تعتبر الأسهم المخصصة للبنوك الشعبية الجهوية حرة التصرف
خط الإدراج	سيتم قبول الأسهم الصادرة عن هذه الزيادة في رأسمال البنك في الخط الثاني

*(*)*سيكون للأسهم الجديدة الحق في أرباح السهم برسم سنة 2019 القابلة للتوزيع في سنة 2020.

I.5. عناصر تقييم سعر العرض

تحديد سعر الاكتتاب

يتم تقديم الأسهم بسعر 276 درهما للسهم، تمثل السعر المتوسط المرجح لمدة 6 أشهر من 18 شتنبر 2018 إلى 15 مارس 2019.
وتم تحديد سعر الإصدار ، بناء على مقترح مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي المنعقد في 18 مارس 2019، من طرف الجمعية العامة غير العادية للبنك الشعبي المركزي المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2019.

السعر المرجعي	276

المضاعفات الناتجة

يعرض الجدول التالي لمضاعفات التقييم في البورصة للبنك الشعبي المركزي والمحسوبة بناء على معطيات مالية ومحاسبية للحسابات الموطدة المصدق على صحتها والمتعلقة بالسنة المالية 2018 وكذا توقعات 2019 وبناء على سعر 276 درهما للسهم :

	2018	2019e
النتيجة الصافية حصة المجموعة (بملايين الدراهم)	2 943	2 875

الأموال الذاتية حصة المجموعة (بملايين الدراهم)	28 393	32 745 (*)
عدد الأسهم	182 254 656	202 254 656 (*)
الربح الصافي حسب السهم (بالدرهم)	16,1	14,2
الأموال الذاتية حسب السهم (بالدرهم)	155,8	161,9

(*) بعد الزيادة في رأسمال البنك المخصصة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب والهيئات المعنية وكذا البنوك الشعبية الجهوية
المصدر : البنك الشعبي المركزي و *UCF*

بناء على سعر السهم البالغ 276 درهما، تم تقييم سعر البنك الشعبي المركزي 19,4 مرة النتائج الموطدة 2019 والمقدرة في 1,7 مرة الأموال الذاتية الموطدة 2019 المتوقعة.

	2018	2019e
مضاعف الربحية (السعر المقدم/ الربح حسب السهم)	17,1	19,4
نسبة السعر إلى القيمة الدفترية (السعر المقدم/ الأموال الذاتية حسب السهم)	1,8	1,7

المصدر :*UCF*

I.6. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	24 ماي 2019
2	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة يتعلق بالزيادة في رأس المال والجدول الزمني	27 ماي 2019
3	توصل بورصة الدار البيضاء ببيان معلومات يحمل تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	27 ماي 2019
4	نشر الإعلان المتعلق بالعملية في نشرة الإدراج	28 ماي 2019
5	نشر البنك الشعبي المركزي لموجز بيان المعلومات	29 ماي 2019
6	تحرير الأموال	04 يونيو 2019
7	المصادقة على العملية من طرف الهيئة المعنية	04 يونيو 2019
8	توصل بورصة الدارالبيضاء بمحضر الهيئة التي صادقت على زيادة رأس المال نقدا	10 يونيو 2019
9	تسليم السندات الجديدة	11 يونيو 2019
10	–قبول الأسهم الجديدة تسجيل العملية في البورصة الإعلان عن نتائج العملية في نشرة الإدراج	12 يونيو 2019

II. المصدرة

II.1. تقديم عام

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تتميمه وتعديله بموجب القانون رقم 07-42 الصادر في 20 أكتوبر 2008 والقانون 08-44 الصادر في 24 غشت 2010 والقانون 14-77.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة بنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة وثمانية بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد المحلي والجهوي.

تسمية الشركة	البنك الشعبي المركزي
المقر الرئيسي	101، شارع الزرقطوني– ص.ب : 20100، الدارالبيضاء
الهاتف	(212) 522 20 25 33 / 522 22 41 11 / 522 22 25 89
الفاكس	(212) 522 22 26 99 / 522 20 93 40
الموقع الإلكتروني	www.gbp.ma
الشكل القانوني	البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم **95-17**كما تم تعديله وتتميمه[1]
تاريخ التأسيس	تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم232-60-1 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير
مدة الحياة	99 سنة
رقم السجل التجاري	السجل التجاري للدارالبيضاء رقم 28173
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	تنص المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي : 1- **العمليات البنكية** ▪ تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون المذكور. ▪ تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب.

[1] تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 12/96 كما تم تعديله وتتميمه.

2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية

- الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 12/96 المذكور أعلاه.
- في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية :
- مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية ؛
- جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التبعة له. ولإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة :
  - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية؛
  - المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛
  - صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
  - جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب والإدارة والهيئات المهنية؛
- الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية ، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 96-12.

بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 96-12، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية بشكل مؤقت ، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 96-12 .
- يجوز للجنة المديرية، طبقا للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.
- تلزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات – الشركات التابعة

- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية :

4-1 التسيير :

- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

4-2 الاستثمار :

- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها و سكن مستخدميها.

4-3 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية :

- تحدد اللجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية، وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23-12 من القانون 96.

4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة :

- يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها
- يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل ، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية :
  - أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء ، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أوالجهوي.
  - إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج ، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية.

	▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك. ▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة الحالي	▪ إلى غاية 31 مارس 2019، بلغ رأسمال الشركة 560 546 822 1 درهم موزعا على 656 254 182 سهما.
الوثائق القانونية	▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.
النصوص التشريعية والقانونية المطبقة	▪ باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه. ▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 96-12 ، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ؛ ▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم**10-1156** الصادر في 7 أبريل 2010 وقرار رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014 وقرار رقم **16-1955** الصادر في 4 يوليوز 2016؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 صادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 و 09-43 ؛ ▪ ظهير شريف رقم1-96-246 صادر في 9 يناير 2011 معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار

	وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في الجريدة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل كما تم اعتماده بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169/16 الصادر في 14 يوليوز 2016. ▪ بحكم برنامجه لإصدار شهادة الإيداع، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 03-95-1 بمثابة قانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول. ▪ دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل
النظام الجبائي	▪ يخضع البنك الشعبي المركزي ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	▪ المحكمة التجارية للدار البيضاء

II.2. بنية المساهمين

إلى غاية 30 أبريل 2019 ، يتوزع المساهمون في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

المساهمون	عدد الأسهم وحقوق التصويت	نسبة الامتلاك
البنوك الشعبية الجهوية	**94 226 380**	**51,7%**
البنك الشعبي لأكادير	*11 503 641*	*6,3%*
البنك الشعبي لفاس	*20 964 575*	*11,5%*
البنك الشعبي للعيون	*5 292 257*	*2,9%*
البنك الشعبي لطنجة	*11 281 328*	*6,2%*
البنك الشعبي لمراكش	*11 103 915*	*6,1%*
البنك الشعبي للرباط	*11 491 711*	*6,3%*
البنك الشعبي للناظور	*11 357 553*	*6,2%*
البنك الشعبي لوجدة	*11 231 400*	*6,2%*
الخزينة العامة للمملكة	**1**	**0,0%**
المستخدمون	**4 860 619**	**2,7%**
مساهمون مختلفون	**21 916 229**	**12,0%**
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	**10 904 158**	**6,0%**
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	**7 804 802**	**4,3%**
التعاضدية المركزية المغربية للتامين	**9 198 589**	**5,0%**
تعاضدية التأمين الشعبي	**4 917 985**	**2,7%**
سهام للتأمينات	**568 978**	**0,3%**
الصندوق المغربي للتقاعد	**4 853 273**	**2,7%**

تأمين الوفاء	2 000 489	1,1%
BPCE	8 224 241	4,5%
أطلنطا	3 520	0,0%
الملكية المغربية للتأمين	1 682 882	0,9%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	11 092 510	6,1%
المجموع	182 254 656	100,0%

المصدر : البنك الشعبي المركزي

طبقا للمادة 17 من القانون 14-77 المعدل والمتمم للقانون 96-12، القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، تمتلك البنوك الشعبية الجهوية على الأقل 51% من البنوك الشعبية الجهوية. ولا يمكن لأي شخص معنوي أن يمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة حصة تفوق 15% في رأسمال البنك الشعبي المركزي. ولا يمكن لأي شخص ذاتي أن يمتلك حصة تفوق 5% في رأسمال البنك الشعبي المركزي.

II.3. مجلس الإدارة

إلى غاية 21 ماي 2019 ، يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين :

الاسم / التسمية	الوظيفة	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد كريم منير	رئيس مجلس الإدارة	انتداب من طرف مجلس الإدارة بتاريخ 01/11/2018	-	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيدة زينب عباد الأندلسي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	-	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد مصطفى التراب	عضو مجلس إدارة	انتداب من طرف المجلس الإداري 27/07/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألبيرتو روزيتي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	-	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي للرباط القنيطرة تمثله رئيسة مجلس إدارته الجماعية السيدة بشرى برادة	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022

البنك الشعبي لمراكش بني ملال يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد نور الدين بالمحجوبي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لطنجة تطوان يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد سمير كلاوة	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 27/02/2001	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
الصندوق المهني المغربي للتقاعد يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد خالد شدادي	عضو مجلس إدارة	مجلس الإدارة بتاريخ 02/06/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لوجدة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد أحمد محروس	عضو مجلس إدارة	مجلس الإدارة بتاريخ 15/02/2018	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
مجموعة BPCE المغرب يمثله السيدة كريستين فابريس	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أدريانو أريبتي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين يمثلها السيد هشام بلمراح رئيس مجلس إدارتها الجماعية	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022

المصدر : البنك الشعبي المركزي

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من طرف الجمعية العامة العادية لمدة ست سنوات كحد أقصى. ويمكن إعادة تعيينهم ولكن يمكن أيضا فصلهم أو تعويضهم بناء على قرار من الجمعية العامة العادية وذلك طبقا لمقتضيات القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تتميمه وتعديله بالقانون 05-20.

لا يوجد أي رابط تحالف أو قرابة بين أعضاء مجلس إدارة ومسيري البنك الشعبي المركزي.

I.3. الهيكل التنظيمي القانوني

يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي المركزي إلى غاية 30 أبريل 2019 كما يلي :

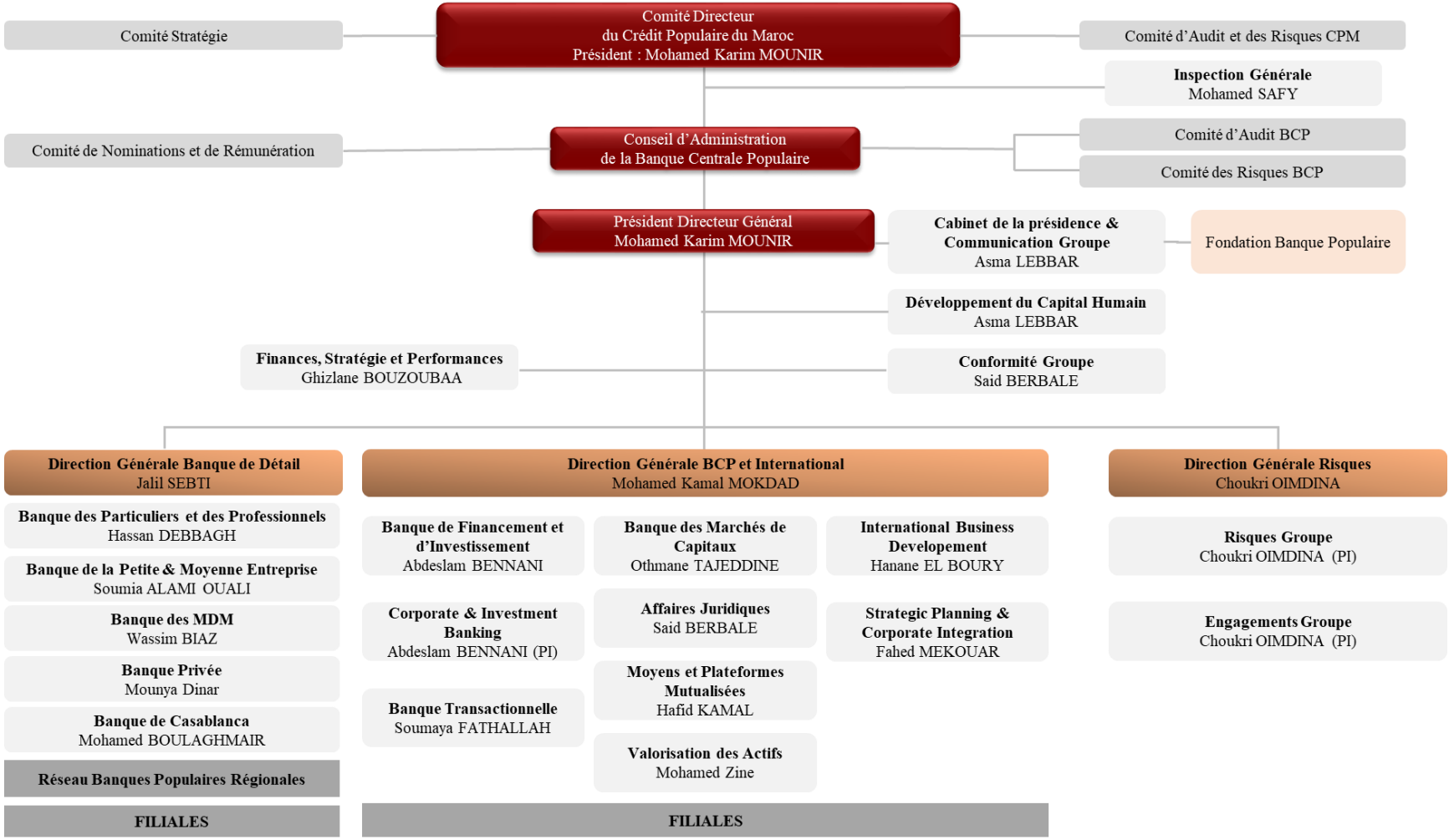

Source : BCP

I.4. بنية مساهمات البنك الشعبي المركزي

يتحكم البنك الشعبي المركزي في عدة شركات تابعة. إلى غاية 31 دجنبر 2018، تتمثل أهم الشركات التابعة للبنك الشعبي المركزي في :

الشركات التابعة*	القطاع	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	% من المنفعة	% من السيطرة
البنك الشعبي للوسط الجنوبي	بنك	56,01%	55,64%	55,64%	55,64%
البنك الشعبي لفاس-تازة مكناس	بنك	57,05%	56,97%	56,97%	56,97%
البنك الشعبي للعيون	بنك	56,19%	56,09%	56,09%	56,09%
البنك الشعبي لمراكش-بني ملال	بنك	54,84%	54,71%	54,71%	54,71%
البنك الشعبي للناظور-الحسيمة	بنك	59,56%	59,05%	59,05%	59,05%
البنك الشعبي لوجدة	بنك	60,97%	60,92%	60,92%	60,92%
البنك الشعبي لطنجة-تطوان	بنك	57,25%	56,27%	56,27%	56,27%
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	بنك	56,92%	55,28%	55,28%	55,28%
الشعبي بنك	بنك	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%
البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى	بنك	75,00%	75,00%	75,00%	75,00%
مغرب إنجاد الدولية	الإنجاد	77,43%	77,43%	77,43%	77,43%
CCI	صندوق استثماري	54,10%	100,00%	80,21%	100,00%
IMC	صندوق استثماري	43,50%	50,03%	48,74%	50,03%
فيفاليس	قرض الاستهلاك	87,28%	87,28%	87,28%	87,28%
SOCINVEST	خدمات مختلفة	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%
ميديافينانس	سوق الرساميل	60,00%	100,00%	96,10%	100,00%
الشعبي للتأجير	التأجير طويل الأمد	83,62%	83,62%	84,35%	83,62%
الشعبي أنترناسيونال بنك	بنك أأوفشور	70,00%	100,00%	87,10%	100,00%
بنك العمل	بنك	38,59%	38,59%	44,07%	38,59%
مجموعة أبلاين	بنك أعمال	77,39%	100,00%	90,25%	100,00%
المغربية للإيجار	القرض الإيجاري	53,11%	53,11%	53,11%	53,11%
BP Shore	مجموعة قابضة	56,80%	100,00%	81,37%	100,00%
ABI	مجموعة قابضة	70,03%	70,03%	70,03%	70,03%
M2T	ماسكة مكتب دراسات	83,74%	83,74%	83,74%	83,74%
BP REM	العقار	43,13%	100,00%	80,31%	100,00%
صندوق مساهمة II	صندوق استثماري عام	63,97%	64,00%	NC	64,00%
أطلنتيك ميكروفينانس فور أفريكا	مجموعة قابضة	100%	100,00%	NC	100,00%
Africa Transaction Processing & services Group (ATPS	تدبير قيم منقولة	100%	100%	NC	100,00%
العقارية للاستثمار	صندوق استثماري	100,00%	100%	100%	100,00%
البنك الشعبي باتريموان	بنك	100,00%	99,87%	NC	99,87%
Banque des Mascareignes	بنك	100,00%	100,00%	100%	100,00%
بنك اليسر	بنك	80,00%	80,00%	80%	80,00%

(*) : تم تقديم البنوك الشعبية الجهوية في القسم II2

المصدر : البنك الشعبي المركزي

ورفع البنك الشعبي المركزي من محفظة مساهماته عبر امتلاك 100% من شركة « SOCINVEST SARL » و الشركة القابضة « BCP International » وشركة LTTE BCP Bank (جزر موريس) . كما رفع البنك الشعبي المركزي من محفظة مساهماته بفضل مساهمة تكميلية في فيفاليس سلف بنسبة 20,88% لتصل إلى 87,22% وفي M2T بنسبة 20,00% مما رفعها إلى 83,74% وفي المجموعة القابضة ABI بنسبة 1,75% لتصل إلى 70,03% ومساهمة في شركة الشمال للتهيئة والتنمية مما يمثل 13,64% . كما قام البنك الشعبي المركزي ببيع مساهمته في البنك الشعبي المغربي الغيني للمجموعة القابضة ABI .

وإلى غاية 30 أبريل 2019، يعمل البنك الشعبي المركزي في عدة دول من خلال شبكة مطورة. ويتمثل حضوره البنك كما يلي :

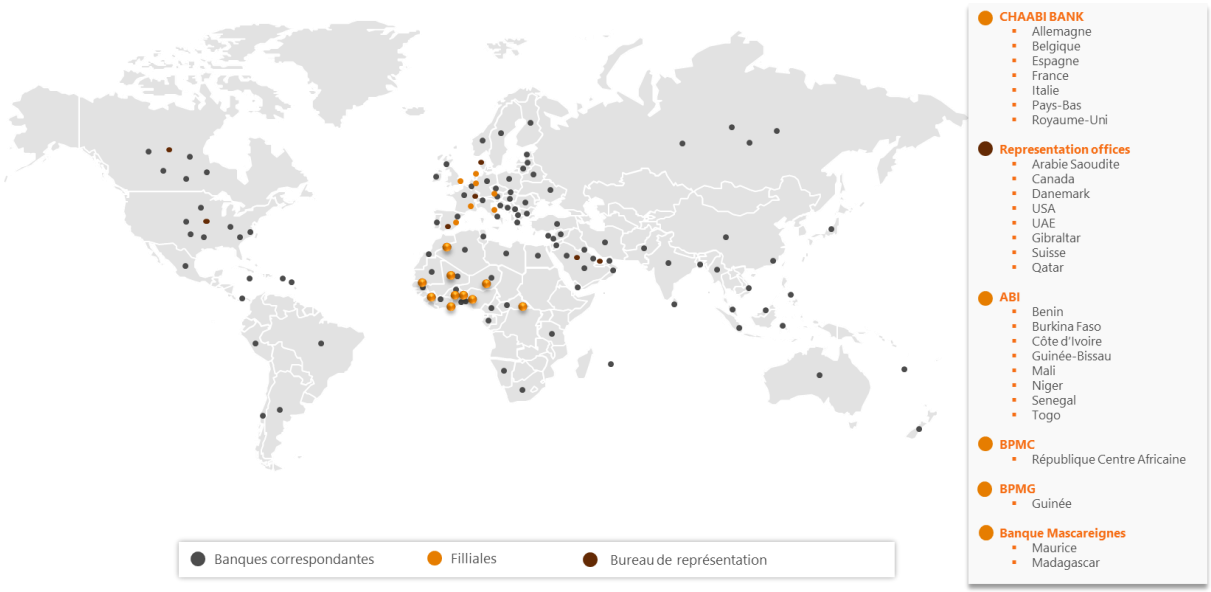

تتمثل أرباح الأسهم المحصلة من طرف البنك الشعبي المركزي لدى أهم شركاته التابعة (خارج البنوك الشعبية الجهوية) كما يلي :

أرباح الأسهم المحصلة بملايين الدراهم	2016(*)	2017(*)	2018(*)
المغربية للإيجار	24	24	24
مغرب إنجاد الدولية	0	39	39
البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى	0	7	18
البنك الشعبي المغربي الغيني	20	0	0
فيفاليس سلف	54	77	77
البنك الشعبي الدولي أوفشور	110	175	108
BP REM	0	4	9
Upline Group	43	101	85
ميديافينانس	0	27	19
BP Shore Group	0		17
Chaabi LLD	8	11	13
Fonds Moussahama II	0	52	0
IMC	12	14	25
ABI	134	167	176
المجموع	**426**	**732**	**610**

(*) أرباح أسهم برسم السنة *N* المحصلة في السنة الموالية
المصدر : البنك الشعبي المركزي

تتمثل أرباح الأسهم المحصلة من طرف البنك الشعبي المركزي لدى البنوك الشعبية الجهوية كما يلي :

أرباح الأسهم المحصلة بملايين الدراهم	2016	2017	2018
البنك الشعبي لأكادير	117 423	128 937	110 972
البنك الشعبي لفاس	36 025	93 790	112 018
البنك الشعبي للعيون	25 724	34 658	43 841
البنك الشعبي لمراكش	39 687	21 238	70 496
البنك الشعبي لمكناس	26 635	3 264	0
البنك الشعبي الناظور	73 901	75 410	60 930
البنك الشعبي لوجدة	47 887	27 153	75 565
البنك الشعبي لطنجة	31 824	77 074	38 844
البنك الشعبي للرباط	112 147	157 393	154 240
المجموع	**511 263**	**618 915**	**666 906**

المصدر : البنك الشعبي المركزي

I.5. نشاط البنك الشعبي المركزي

تطور القروض

يتوزع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء على الشكل التالي:

(بملايين الدراهم)	2016	2017	2018	التطور 16/17	التطور 17/18
قروض الخزينة والاستهلاك	28 991	26 018	24 811	-10,26%	-4,64%
قروض التجهيز	22 700	28 905	30 685	27,34%	6,16%
القروض العقارية	26 109	27 924	26 734	6,95%	-4,26%
قروض أخرى	15 280	16 514	19 022	8,08%	15,19%
الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء	**93 079**	**99 360**	**101 251**	**6,75%**	**1,90%**

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم 2017، تطور الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء مقارنة مع متم 2016. ويعزى هذا التطور لارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك (+ 27,3 % لتصل إلى 28,9 مليار درهم) والقروض العقارية (+ 6,59 % لتصل إلى 27,9 مليار درهم) والقروض الأخرى (+ 8,08 % لتصل إلى 16,5 مليار درهم).

وإلى غاية متم 2018، ارتفع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء بنسبة 1,9%ليصل إلى 101,3 مليار درهم مقابل 99,4 مليار درهم مع متم 2017. ويعزى هذا التطور لارتفاع قروض التجهيز (+ 6,16 % لتصل إلى 30,7 مليار درهم) معوضة

انخفاض قروض الاستهلاك لتنتقل من 26,0 مليار درهم في 2017 مقابل 24,8 مليار درهم في 2018 و انخفاض قروض الخزينة لتنتقل من 27,9 مليار درهم في 2017 مقابل 26,7 مليار درهم في 2018 .

تطور ودائع الزبناء

يتوزع جاري ودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي:

(بملايين الدراهم)	2016	الحصة	2017	الحصة	2018	الحصة
حسابات دائنة تحت الطلب	37 516	59,15%	38 608	64,46%	36 930	59,17%
حسابات الادخار	6 907	10,89%	7 324	12,23%	7 530	12,06%
الودائع لأجل	17 127	27,00%	11 441	19,10%	15 093	24,18%
حسابات دائنة أخرى	1 878	2,96%	2 521	4,21%	2 862	4,58%
ودائع الزبناء	**63 428**	**100,00%**	**59 894**	**100,00%**	**62 414**	**100,00%**
نسبة النمو	6,22%		-5,57%		4%	

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم 2017، سجلت ودائع الزبناء انخفاضا نسبته -5,57% مقارنة مع متم 2016 لتبلغ 60 مليار درهم. ويعزى ذلك أساسا لانخفاض الودائع لأجل (-33,2% لتصل إلى 11,4 مليار درهم)

إلى غاية متم 2018، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا نسبته 4% مقارنة مع متم 2017 لتبلغ 62,4 مليار درهم والناتجة أساسا من الودائع لأجل (+ 15,1 مليار درهم)

II. عوامل المخاطر

يتوفر البنك على منظومة تتماشى وافضل المعايير الدولية. وتسمح لها بنية الحكامة المندمجة برصد المخاطر التي تواجهها ووضع نظام للمراقبة مناسب وفعال وإعداد نظام للتتبع وإعادة التقويم.

وتتوزع مسؤولية مراقبة وقياس وتوجيه المخاطر بين :

- أجهزة الحكامة والتوجيه (اللجنة المديرية، مجلس الإدارة، لجنة الافتحاص، لجنة تدبير المخاطر، لجنة الاستثمار...) ؛
- المديرية العامة لمخاطر المجموعة والوظائف الأخرى الخاصة والمنخرطة في تتبع المخاطر (الائتمان والسوق والمالية والتشغيلية) ؛
- الأجهزة المكلفة بالمراقبة الداخلية.

1. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسارة المترتبة عن تخلف مقترض عن سداد ديونه (سندات، سلفات بنكية، ديون تجارية...). وتتوزع هذه المخاطر على مخاطر التخلف عن الأداء الناتجة عن تقصير أو تأخير من طرف المقترض في سداد أصل الدين و/أو فوائده ومخاطر حول نسبة فائدة التحصيل في حالة التخلف عن السداد ومخاطر تراجع جودة محفظة الائتمان.

لمحة عن منظومة تدبير مخاطر الائتمان

تقوم منظومة مراقبة وتدبير مخاطر الائتمان بالأساس على المحاور التالية :

- اتخاذ القرار بشكل جماعي ويتجسد من خلال إحداث لجان للقروض على كافة المستويات (اللجان الجهوية للقروض، لجنة القروض للبنك الشعبي المركزي: اللجنة الداخلية للقرض، لجنة تحصيل المخاطر الكبرى...) ؛
- الفصل بين أشغال الهيئات التجارية وتلك المكلفة بتقييم وتتبع وتدبير المخاطر المرتبطة بالقروض ؛
- تحديد اختصاصات وكيفيات تسيير جميع اللجان بواسطة دوريات.

وتم تحديد هذه المحاور ضمن إطار عام للمراقبة يستجيب للمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من طرف بنك المغرب. وداخل البنك الشعبي المركزي، تستجيب منظومة تدبير المخاطر ونظام المراقبة الداخلية كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة إلى تتبع مشخص للأنشطة المدرة للمخاطر. ويقوم هذا التتبع المنجز على كافة أصعدة البنك حول منظومة تشغيلية تتكون من ثلاثة عناصر :

- تقييم وتتبع مستقلين لجودة المخاطر،
- تتبع خاص للمخاطر الرئيسية ومخاطر التركيز،
- تتبع دائم وعن قرب للقروض الحساسة.

يتكامل هذا الجهاز تدريجيا مع إطار تقبل الخطر، بالارتكاز على بنية الحكامة الخاصة بنا، وثقافة تدبير المخاطر قوية الترسخ. ويضمن رفع تقارير منتظمة للإدارة العليا وأجهزة حكامة البنك مما أتاح وضع :

- سياسات مناسبة لتطور مضبوط
- عمليات تصحيحية للحفاظ على مصالح البنك

نظام التنقيط الداخلي

لقد وضع البنك نظاما للتنقيط يتماشى مع المتطلبات التنظيمية من حيث الخدمة والاستعمال، قابل للتطبيق على كافة الأطراف المقابلة، سواء تعلق الأمر بدول سيادية، ببنوك أو بشركات. وتعد الشركات التي تشتغل في قطاع الإنعاش العقاري مؤهلة من خلال تنقيط المشاريع. ويخضع الزبناء من الخواص للتنقيط عند منح القروض الاستهلاكية والعقارية، في انتظار تفعيل أداة جديدة خاصة بتصنيف الزبناء الخواص.

ويشكل نظام التنقيط محرك جهاز تدبير مخاطر الائتمان ويرتكز على سلسلة من النماذج تتلائم مع كل فئة من الأصول. كما يتجلى التنقيط في إعطاء نقطة لكل طرف مقابل حسب سلم داخلي يوافق كل مستوى فيه احتمالا بالتخلف عن الأداء. ويشكل التنقيط أحد المعايير الأساسية لسياسة منح القروض. ويتم إعطاء النقطة في وقت تكوين ملف القرض، وتتم مراجعتها على الأقل مرة واحدة في السنة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا إيلاء الاهتمام للانسجام بين القرارات المتخذة

والمستوى المقدر للمخاطر الذي تولده كل نقطة، وهي على سبيل المثال مختلف المعلومات النوعية والكمية التي تتضمنها الشبكة.

ويشكل التنقيط أيضا محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، من خلال تحليل المحفظة التي جرى تنقيطها وتطور توزيعها. وبالنسبة للأطراف المقابلة التي تعاني من تدهور جودة المخاطر (نقط Gو H) فإنه يتم تتبعها بشكل خاص بإخضاعها لفحص على مستوى لجان المخاطر.

علاوة على ذلك، تعتبر تدابير التنقيط عنصرا أساسيا للإجراءات الجديدة لتكوين المخصصات الاحتياطية وفق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالي.

واخيرا، وي إطار أشغال الصيانة المستمرة لأداة تصنيف الشركات، حددت المجموعة سلسلة من الاختبارات لقياس فعالية نماذج التنقيط من حيث التمييز، وتوقع الفشل والاستقرار. ويتم إجراء هذه الاختبارات المعروفة باسم backtesting سنويا لضمان استمرارية نماذج التقييم، والقيام بإجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.

وإلى غاية 31 دجنبر 2018، يتمثل توزيع المحفظة المصنفة كما يلي :

توزيع المقاولة الكبرى* من حيث العدد والجاري

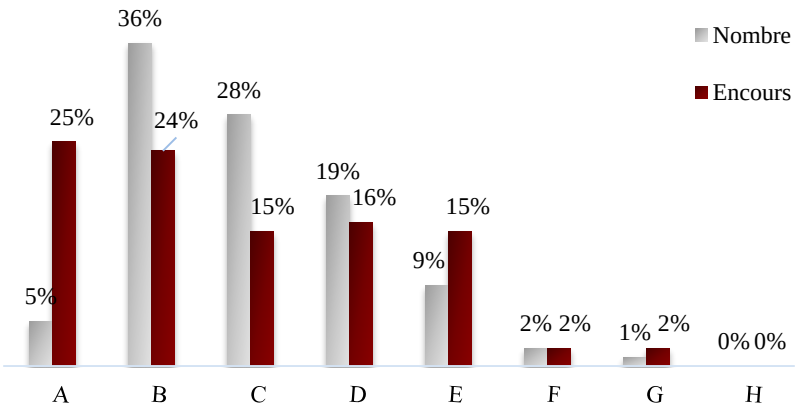

* المقاولة الكبرى : مقاولة يفوق رقم معاملاتها او يساوي 50 مليون درهم

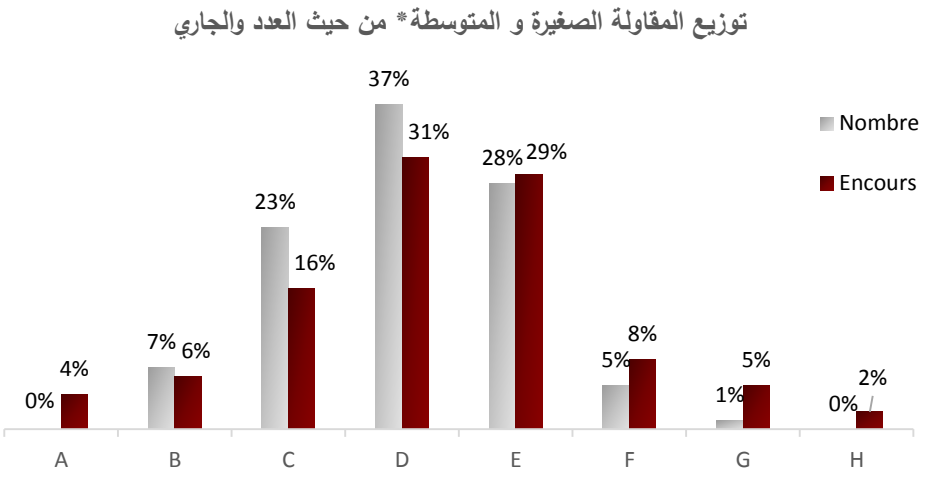

* المقاولة الصغيرة والمتوسطة : مقاولة يتراوح رقم معاملاتها بين 3 و 50 مليون درهم

يظهر تحليل محفظة قطاع المقاولة الصغرى والمتوسطة والمقاولة الكبرى توزيعا مطمئنا للمخاطر . بحيث تتركز المحفظة من حيث العدد والجاري على النقط المتراوحة بين الأصناف A و E .

ويتركز في النقط A و B و C 69% من المقاولات الكبرى المصنفة من حيث العدد، مما يوافق 64% من الجاري في دجنبر 2018. وبالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ، تمثل الأصناف B و C و D 67% من حيث العدد و 59% من حيث الجاري في دجنبر 2018.

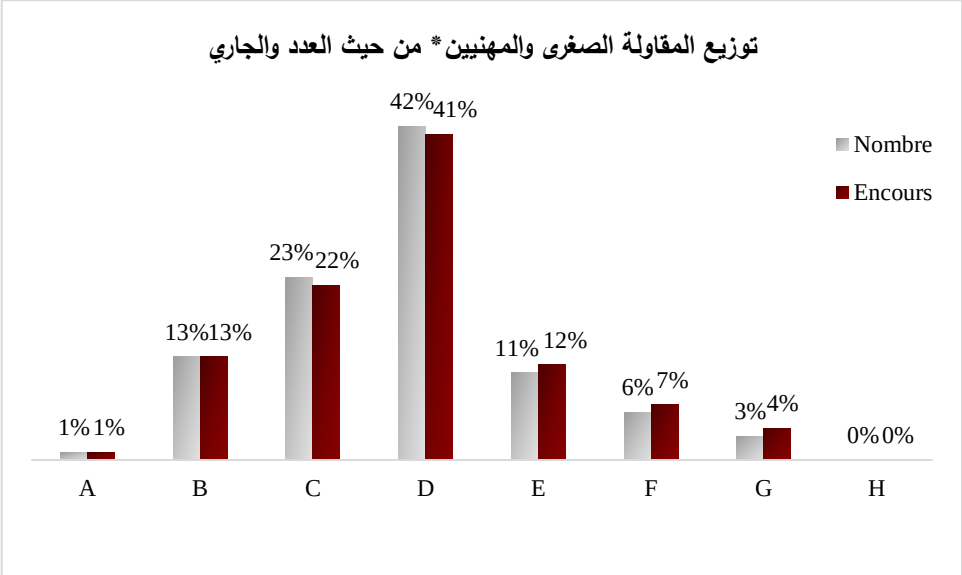

يظهر تحليل محفظة قطاع المقاولة الصغرى والمهنيين تركيزا في الصنفين B و E . مما يكشف عن مستوى متحكم فيه للمخاطر في هاتين الفئتين.

وتتركز في الصنفين B و E 89% من المقاولات الصغرى والمهنيين مع 88% من الجاري الإجمالي في هذه الفئة.

منظومة تتبع مخاطر التركيز

تشكل مخاطر التركيز موضوع تتبع دقيق من طرف البنك ليستجيب من جهة للقواعد الاحترازية التي تفرضها متطلبات قسم المخاطر ومن جهة أخرى ضمان التنوع اللازم لتخفيف المخاطر والتحكم بها.

وتم إنجاز منظومة تدبير وتتبع مخاطر التركيز حول العناصر التالية :

– إجراءات مراجعة المحفظة التي ترتكز على قاعدة من بيانات المخاطر تم إحداثها وإغناؤها باستمرار من طرف مختلف التطبيقات التي تمكن من رفع جميع المعلومات اللازمة لدراسة مجمعة لمحفظة معينة (قاعدة المجموعات والتعهدات، مركزيات الحصيلة الذاتية للبنك، قاعدة التنقيط...) ؛

– اهتمام خاص بالتعهدات كلما تجاوز مستواها 5 % من الأموال الذاتية للبنك ؛

– إجراءات دراسة 100 مخاطر الأولى بمعنى الطرف المقابل أو مجموعة الأطراف المقابلة المرتبطة بالنسبة لكافة هيئات البنك ؛

– منظومة الحدود الفردية والقطاعية تشكل القواعد الأولى لمحيط تقبل المخاطر.

القروض بواسطة الدفع	ب % من الاستعمالات الإنتاجية للقرض الشعبي للمغرب (*)
100 من المخاطر الأولى للقرض الشعبي للمغرب	68%
الأطراف المقابلة المستوفية لتصريح بنك المغرب (*)	36%

(*) خارج الشركات التابعة

مناهج مراجعة المحفظة

تشكل مراجعة المحفظة أكثر فاكثر أداة مهمة في منظومة مراقبة وتدبير مخاطر التكيز الكبرى. وتأتي لتكمل المناهج التقليدية للمراجعة لسنوية للملفات والتتبع الدائم للتعهدات، استنادا على معايير الاستعمال في مجال تقييم مخاطر الائتمان (معطيات خاصة بالقطاعات، العناصر الكمية والكيفية المتعلقة بالطرف المقابل ومجموعة الانتماء...).

ويهم تنقيط المحفظة مجموعة من الأصول يتم تجميعها حسب قطاع معين وحسب أصناف المخاطر ومستوى التعهدات...

ومن خلال تحليل شامل ومتزامن لمحفظة معينة مما يسفر عن تصنيف منسجم للأطراف المقابلة وإجراء تحديد للحدود الفردية.

ويسمح التناسق في الآراء بين الوظائف التجارية والمكلفة بالمخاطر للأجهزة العليا بالتوفر على الرؤية اللازمة لاتخاذ القرار لا سيما فيما يخص السياسة التجارية المعتمدة تجاه محفظة معينة (تطوير علاقات ، تعزيز الضمانات...).

منظومة تقبل مخاطر الائتمان

في إطار التكوين التدريجي لمنظومة تقبل المخاطر اللازمة للتوجيه الاستراتيجي للبنك، تمت مراجعة الحدود القطاعية بشكل معمق في سنة 2016 والحدود حسب فئات الأطراف المقبلة التي دخلت حيز التشغيل في 2017 :

حدود التركيز القطاعي: يرتكز هذا النهج الجديد على معايير نوعية وكمية ويجمع بين قياس درجة خسارة القطاعات مع قدرة هذه الأخيرة على التطور. ويشكل هذا النهج منذ سنة 2017 عنصرا مهما في التخطيط لأنه يحدد التوجيهات الاستراتيجية

على مستوى حصة السوق الإجمالية في قطاع أو قطاع فرعي معين بغية ضمان تنمية موجهة ومتحكم فيها. ويتم تحيين الحدود القطاعية مرة واحدة في السنة ويخضع توجيهها لتدابير تبعا لمستوى الحد الذي تم بلوغه.

حدود التركيز الفردي: اعتمادا على منهجية مراجعة المحفظة، تشكل المخاطر الرئيسية للبنك موضوع تحليل مجمع يسمح بالقيام بتصنيف من خلال مستويات المخاطر.

بناء على هذا التصنيف، ومن خلال إدماج معايير أخرى (طبيعة ومستوى النشاط، أموال ذاتية للطرف المقابل والبنك والحدود القطاعية...) ووضع حدود عبر مجموعات الأطراف المقابلة بعد مصادقة اللجان المختصة.

تدابير تتبع القروض الحساسة

تهدف تدابير تتبع المخاطر الحساسة إلى تحديد بشكل قبلي لإشارات أي تراجع مفترض في وضعية الزبناء بغية معالجة هذه الحالات بشكل سريع في الوقت الذي تكون فيه عمليات حماية مصالح البنك أكثر نجاعة وأقل تكلفة.

يتم تحديد وتتبع هذه الديون بشكل مشترك من طرف وظائف المخاطر و المحاور المهنية بوتيرة شهرية.

وتتمثل الآلية الموضوعة في تبادل المعلومات بشكل دائم مع مدبري العلاقة حول كل وضعية بغية الشروع في التداولات التي تفرضها التسوية المحتملة للدين.

وبالنسبة للحالات التي تتكرر باستمرار خلال 3 أشهر والتي لم تسجل أي تقدم في وضعيتها، يتم إدراجها في قائمة "Watch List" بعد موافقة اللجان المختصة.

ولهذا الغرض، تشكل قائمة الديون الحساسة « **Watch List** » التي تجسد نتيجة عمليات المراقبة المذكورة موضوع تتبع يسمح للبنك بالحفاظ زمنيا على مؤهلاته في التحصيل.

وعلى مستوى التموين، تشكل قائمة الديون الحساسة « **Watch List** » قلب منظومة تحديد حجم المؤونات على أساس حسابات الشركة (**PRG**) وعلى أساس موطد (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). وذلك ما يمكن من تحقيق تناسق فعال بين نظام تدبير المخاطر ونظام التموين.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المنظم لمعالجة الديون الحساسة يشكل موضوع دورية جديدة حددها بنك المغرب والتي بلغت مراحلها النهائية . وذلك في إطار مراجعة الدورية 19G.

I. مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسارة أو التعرض الخاص بمحفظة التداول. وتنتج هذه المخاطر عن نمو سلبي لمعايير السوق (معدل الصرف، نسبة الفائدة، أسعار سندات الملكية ، تغيرات الأدوات المالية المشتقة).

وباعتباره مؤسسة مالية رائدة وفاعلا مهما في أنشطة السوق، وضع البنك منظومة لتدبير مخاطر السوق تغطي كافة العمليات المتعلقة بمحفظة التداول أو الموجهة لتغطيتها أو تمويلها. وترتكز هذه المنظومة على مبادئ توجيهية واضحة و سياسات ومساطر داخلية تتماشى و مستويات المخاطر المسموح بها وأهداف المردودية، وذلك بشكل يتلاءم مع الأموال الذاتية للبنك.

وهكذا فإن المستوى الذي يسمح به البنك بالنسبة لمخاطر السوق هو محدد عبر حدود وتفويض للصلاحيات. ويتم تحديد هذا المستوى المسموح به بشكل لا يمكن حالات التعرض للمخاطر من التسبب في خسائر قد تضر بالمتانة المالية للبنك ويعرضه لمخاطر غير معتبرة أو مهمة.

من ناحية أخرى وبغية تأمين تطور أنشطة السوق، طور البنك في إطار استراتيجية شاملة لتدبير المخاطر ثقافة صارمة لضبط ومراقبة مخاطر السوق تقوم على مبادئ توجيهية تسمح بما يلي :

- التحكم في مخاطر التعرضات
- تأمين تطور أنشطة السوق الخاصة بالمجموعة في إطار التوجهات الاستراتيجية للمخطط متوسط الأمد والمقتضيات التنظيمية،
- اعتماد أفضل الممارسات في مجال تدبير المخاطر بالنسبة لكافة أنشطة المجموعة

سياسات ومساطر

تحدد سياسة تدبير مخاطر السوق الإطار العام لتدبير المخاطر المتعلقة بأنشطة السوق. وتتضمن داخل منظومة منسجمة كافة الأدوات ومناهج التدبير وكذا المبادئ والمحاور التوجيهية المعتمدة من طرف البنك لتوجيه تعرضه للمخاطر في أنشطة السوق. وترتكز هذه السياسة على منظومة تنظيمية داخلية تتضمن عددا من الدوريات والمساطر والمعايير التي تؤطر اتخاذ مخاطر في أنشطة السوق.

وتركز سياسة تدبير مخاطر السوق على :

– أدوار ومسؤوليات أجهزة الحكامة والتدبير وكطا مهام الهيئات التشغيلية المعنية بتدبير مخاطر السوق ؛

– تحديد ومراجعة حدود الأسواق

– مراجعة التعرضات والمخاطر

– منهجيات قياس المخاطر والمصادقة على نماذج التقييم

– أدوات التتبع ورفع التقارير.

وتتجسد هذه السياسة من خلال دوريات وتدابير تنظم أنشطة السوق لا سيما :

- تدابير لفصل محافظ أنشطة التداول وتلك ذات الطابع البنك، تجسيدا لتعليمات الدوريات 26/G/2007 و 8/G/2010 المتعلقة بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق.
- نظام لتفويض الصلاحيات يؤطر الاختصاصات المفوضة للمسؤولين عن أنشطة السوق قصد :
  - تأمين العمليات والحد من المخاطر
  - الامتثال للقواعد التنظيمية البنكية في مجال المراقبة الداخلية والتدبير الاحترازي ؛
  - تحسين مسارات اتخاذ القرار ؛
  - تحسين المردودية
- سياسة لتدبير محفظة المنتجات المشتقة تصف مسار إطلاق وتتبع وتدبير المنتجات المشتقة. وهي تؤطر بالتالي الاختصاصات المفوضة لمختلف الوظائف المتدخلة في هذا الإطار وأهم الحدود التي يخضع لها هذا النشاط.

الفاعلون والهيئات المعنيون بتدبير مخاطر السوق

يتم ضمان التحكم في مخاطر السوق من طرف أجهزة خاصة للحكامة يدعمها في عملها الفاعلون التاليون:

" بنك الأسواق " : يشكل الخط الأول للمراقبة الذاتية. وفي مجال المخاطر، تتضمن اختصاصاته :

- اقتراح حد المخاطرة لكل محفظة تحت التدبير تبعا لأهداف المردودية والمستوى المسموح به من المخاطر. وتعرض حدود المخاطرة بعد القياس والمعايرة على لجنة التدبير الشامل للمخاطر من أجل المصادقة عليها ؛
- عرض المعاملات التي تتجاوز اختصاصاتها من أجل المصادقة تبعا لمناهج تفويض الصلاحيات المنظمة بواسطة دورة داخلية
- " الوظائف الأمامية " : تقوم بمراقبة من المستوى الأول وتمارس يوميا عمليات للتتبع بكل استقلالية مقارنة مع الفاعلين في أنشطة السوق. وتتمثل أهم اختصاصاتها في :
  - تتبع ومراقبة عمليات السوق (تحيين البيانات وتتبع الوضعيات ومطابقة العمليات وتحليل الفوارق وتصحيحها) ؛
  - تحليل نتائج أنشطة السوق : نقاربات وتسويات وتتبع للأرباح والخسائر ؛
  - تتبع للمخاطر : مراقبة الحدود وتحليل وتتبع عمليات التغطية ؛
  - تحسين وتطوير وسائل المعالجة (مساهمة ومواكبة خلال تطوير أنظمة المعلومة و المنتوجات الجدد و المراجع الداخلية ومساطر التدبير).

" مخاطر السوق " : تحدد مناهج قياس المخاطر و تضع الحدود وتضمن تتبع كافة مخاطر السوق للبنك. وتتولى هذه الوظيفة مهمة للمراقبة من المستوى الثاني. وتتجلى أهم مهامها في :

- تصميم وتطوير وتنظيم مناهج تدبير مخاطر السوق ؛
- تحديد مناهج قياس المخاطر ووضع الحدود
- ضمان تتبع للوضعيات والحدود والمخاطر الناتجة عن أنشطة السوق
- ضمان تطوير وتحسين أدوات وأنزمة قياس المخاطر ؛
- تقديم تقارير تنظيمية وداخلية موجهة للسلطات التنظيمية ومختلف اللجان وأجهزة حكامة المجموعة.

" مخاطر الطرف المقابل " : تتدخل هذه الوظيفة على صعيد الجوانب المنهجية المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل المتصل بأنشطة السوق، من خلال تصور ووضع معايير المجموعة في هذا المجال.

منظومة تدبير وتتبع مخاطر السوق

بغية تأطير مخاطر السوق في مختلف أنشطة السوق وضمان مراقبتها، وضعت المجموعة منظومة تقوم على أربعة محاور:

- منظومة للحكامة تتضمن تنظيما واضحا يمكن من توزيع جلي للمسؤوليات ويضمن استقلالية بين الفاعلين وأجهزة تدبير ومراقبة المخاطر ؛
- نشاط التوجيه والتحكيم بين مختلف أنشطة السوق عبر لجنة التوظيف،
- نظام تفويض السلط يحدد منهج الطلب والتصديق على الحدود والترخيص بالتجاوزات،
- نشاط تتبع ومراقبة مؤشرات المخاطر من طرف هيئات وأجهزة مراقبة مخاطر السوق،
- مجموعة من آليات تدبير ومراقبة مخاطر السوق،

الحدود المطبقة

تتجسد آليات الحدود المنظمة لأنشطة السوق من خلال نظام للحدود الداخلية يؤطر المخاطر المرتبطة بمحفظة التداول وبالأخص حدود السوق وحدود المعاملة وحدود الطرف المقابل.
وتتجلى حدود السوق في تحديد أغلفة مرخص بها لمخاطر السوق والمخصصة لكل فئة من المنتجات أو صنف من الأصول تبعا للتحكيم بين المردودية والمخاطرة ولاعتبارات تقلب الأسواق واستراتيجية الاستثمار الموضوعة. ويتم استكمال حدود القيمة المعرضة للمخاطر الإجمالية وحسب المحافظ بحدود الحساسية الملائمة لكل صنف من المنتجات، مع مراعاة احجام المحافظ والأزمات السابقة لمعايير السوق المسجلة خلال الفترات القوية التقلبات.
ويمثل نظام حدود المعاملة تفويض الصلاحيات على مستوى مبالغ المعاملات المعالجة، تبعا لطبيعة الأدوات المرخصة و تراتبية المتدخلين في أنشطة السوق.
وتهم حدود الطرف المقابل مخاطر التعرض على الأطراف المقابلة البنكية. ويتم وضع هذه الحدوج اعتمادا على تصنيف وكالات التصنيف للأطراف المقابلة المصنفة ونموذج داخلي يقوم على تحليل معطيات كمية ونوعية عند الاقتضاء.

من ناحية أخرى، تقوم منظومة حدود المخاطر على شبكة لتفويض الصلاحيات حسب الأدوات المالية وحسب الأسواق وحسب المتدخلين. وتقوم دورية داخلية بتأطير تدابير الاقتراح والمصادقة على الحدود.

نظام تتبع مؤشرات المخاطر

يتم تتبع مخاطر السوق بشكل يومي من طرف الوظائف الوسطى و تدبير المخاطر. وتتأكد لجنة تدبير المخاطر عبر تقارير مرتين شهريا من مستويات التعرض للمخاطر والمردودية والمخاطر المرتبطة بأنشطة السوق واحترام المتطلبات التنظيمية والمطابقة مع تدابير الحدود. وتتضمن التقارير المرفوعة تحليل حساسية المحافظ وعمليات المحاكاة في حالة سيناريوهات قصوى تراعي في نفس الوقت بنية المحافظ والارتباطات مع مختلف عوامل المخاطر.
ويكتسي النظام التقريري للمخاطر داخل البنك شكلين اثنين وهما :

- نظام تقريري داخلي يتعلق بمناهج مراقبة وتدبير مخاطر السوق يتضمن مؤشرات للمخاطر حسب القطاعات ؛
- نظام تقريري يتعلق بمناهج مراقبة تدبير مخاطر السوق يوجه للجنة تدبير مخاطر السوق المنعقدة بوتيرة مرتين شهريا وللجان المنبثقة عن أجهزة الحكامة. ويقوم هذا النظام التقرير الذي تمت هيكلته حسب أصناف الأصول بمستوى فرز دقيق على مقاربة القيمة المعرضة للمخاطر وعلى تدابير تلقائية لحساسية المحافظ تجاه مختلف معايير السوق. ويقوم بإبراز تطور التعرضات ومؤشرات السوق في السنة المنصرمة مع تركيز يومي على الثلاث أشهر الأخيرة. وتتم مقارنة هذه المؤشرات للمخاطر على غرار تدابير الوضعيات والحدود الداخلية الموضوعة مسبقا.

آلية تتبع وتدبير المخاطر

يعتمد تقييم البنك لمخاطر السوق على الجمع بين مجموعتين من التدابير التي تمكن من تكميم المخاطر الافتراضية: حساب القيمة المعرضة للمخاطر من جهة، واستخدام تدابير الحساسية وسيناريوهات الضغط من جهة أخرى.
تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر الخسارة القصوى المفترضة التي يمكن أن تتكبدها محفظة جراء تحركات سلبية لمعايير السوق، لمدة محددة وعلى مستوى نطاق ثقة معين. يعتمد البنك مستوى ثقة بنسبة 99 % مع أفق يوم واحد، بالاعتماد على سنتين من المعطيات المسجلة. وهو ما يمكن من تتبع، كل يوم بيومه، مخاطر السوق التي يتخذها البنك فيما يخص أنشطة التداول.

إن الطريقة المعتمدة في حساب القيمة المعرضة للمخاطر هي تلك المرتبطة بنموذج تاريخي يرتكز على سيناريوهات تاريخية لعوامل المخاطر المرتبطة بمحفظة التداول. يأخذ هذا النموذج ضمنيا بعين الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل المخاطر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر الشاملة بالنسبة لمجموع أنشطة التفاوض، حسب طبيعة الأداة وحسب صنف عوامل المخاطر.

ووعيا منها بحدود نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، تدرج المجموعة في منظومتها الخاصة بالمراقبة تحاليل وحدود للحساسية. وبه يتم تقدير التأثيرات من حيث الأرباح والخسائر انطلاقا من سيناريوهات معيارية أو سيناريوهات ضغط، وذلك بالنسبة لمحفظة البنك برمتها. ويتم اختيار هذه السيناريوهات من ضمن ثلاث فئات وهي: سيناريوهات مثبتة سابقة وسيناريوهات افتراضيه وسيناريوهات معاكسة.

يتم تتبع مخاطر السوق بشكل يومي من طرف مديرية الوظائف الوسطى ومديرية المخاطر المالية ومخاطر الأسواق. وتتأكد لجنة تدبير المخاطر عبر تقارير دورية من مستويات التعرض والمردودية والمخاطر المرتبطة بأنشطة السوق واحترام المقتضيات التنظيمية والتقيد بإجراءات الحدود.

ويتضمن التقرير المقدم لمختلف اللجان فضلا عن تحليل حساسيات المحفظات وعمليات محاكاة في حالة سيناريوهات قصوى تراعي بنية المحفظات والارتباطات مع مختلف عوامل المخاطر.

تطور التعرضات وحجم المخاطر

إلى غاية متم دجنبر 2018، بلغ الجاري الإجمالي لمحفظة التداول 108,9 مليار درهم، من ضمنها 40% تم توظيفها في سندات مباشرة أو عبر هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و 21% على مستوى نشاط الصرف. وتم تقدير القيمة المعرضة للمخاطر (1-Jour à 99%) بدون احتساب تأثير التنويع بين المحافظ بمبلغ 82 مليون درهم أي 0,14% من القيمة السوقية لمحفظة التداول، خارج عمليات التغطية والتمويل التي ارتفعت إلى 58 مليار درهم في سنة 2018 .

وتتركز بالأساس القيمة المعرضة للمخاطر المقدرة في محفظة سندات الاقتراض وسندات الملكية مع تسجيل ارتفاع على مستوى عمليات الصرف لأجل و عمليات الخزينة من العملات ومشتقات الصرف. ويعود ذلك لحجم هذه المحافظ وللتقلبات القوية لعوامل المخاطر التي تشكلها ووزنها مقارنة مع العناصر الأخرى في محفظة التداول.

وسلك مستوى القيمة المعرضة للمخاطر توجها تنازليا طيلة سنة 2018، ارتباطا بالأساس بانخفاض تقلب معايير السوق وأساسا أسعار الدرهم وانخفاض آجال المحفظة الإجمالية للسندات.

وتمثل الرسوم البيانية إلى غاية متم دجنبر 2018 بنية محفظة تداول البنك ومساهمة كل صنف من عوامل المخاطر في القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر.

بنية جاري محفظة التداول

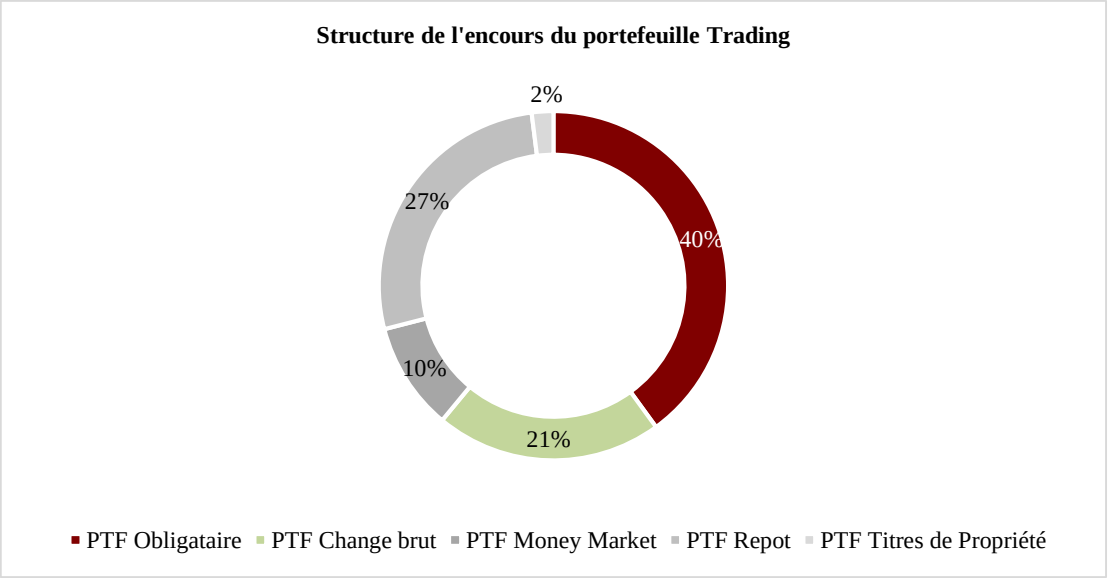

القيمة المعرضة للمخاطر الإجمالية حسب عوامل المخاطر

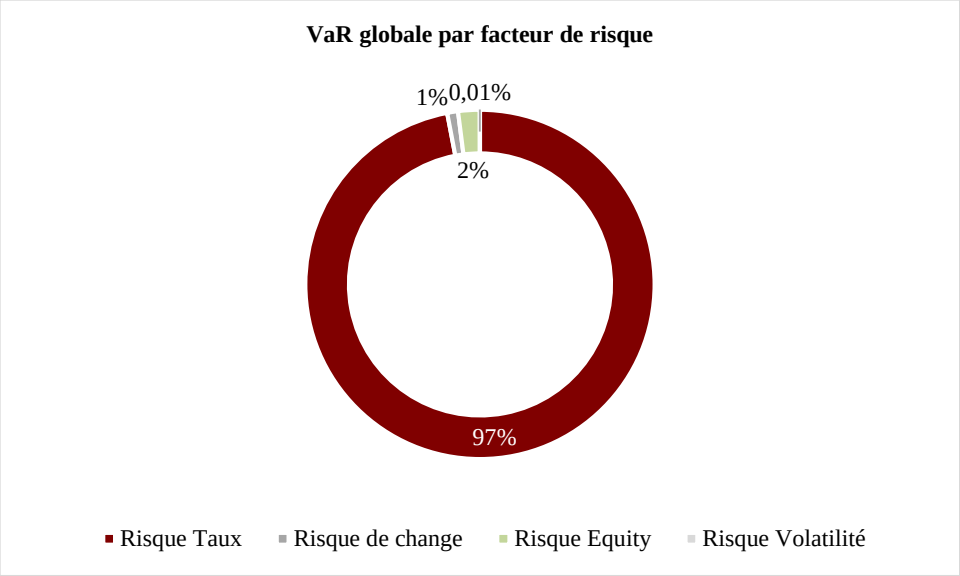

قطاع الصرف

تميزت سنة 2018 بارتفاع جاري الصرف لأجل لتبلغ 11 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2018.

وعلى مستوى وضعيات الصرف، أقفل البنك السنة بوضعية " طويلة " للصرف الإجمالية تقدر ب 456 مليون درهم، بما في ذلك مشتقات الصرف. كما أن الحدود التنظيمية مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية بالنسبة للوضعية الإجمالية للصرف والوضعيات من خلال العملة قد تم احترامها خلال سنة 2018 .

بلغت القيمة المعرضة للمخاطر لنشاط تداول الصرف، بدون تأثير التنويع ، 8,1 مليون درهم مع متم السنة. وتعتبر محفظة الصرف لأجل أكبر مساهم في القيمة المعرضة للمخاطر على صعيد نشاط الصرف بمبلغ 6,8 مليون درهم.

قطاع السندات

ارتفعت القيمة المعرضة للمخاطر لنشاط تداول السندات بما في ذلك محفظة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة الخاصة بالسندات إلى 60.8 مليون درهم مع متم دجنبر 2018 بجاري إجمالي بلغ 43.9 مليون درهم.

قطاع الأسهم و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتنوعة

بلغ جاري محفظة الأسهم و هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتنوعة 2,4 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2018 و القيمة المعرضة للمخاطر في قطاع الأسهم في حدود 15,2 مليون درهم.

II. مخاطر الأصول والخصوم

تهدف استراتيجية تدبير المخاطر العامة للنسب والسيولة إلى التحكم في المخاطر كما تنص على ذلك المساطر التنموية التي تعتمدها المجموعة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على المبادئ الرئيسية التالية:

- توجيه الأنشطة التنموية في مخطط متوسط الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر النسبة والسيولة.
- الحفاظ على بنية قارة ومتنوعة لودائع المجموعة مع التحكم في المؤهلات التنموية للتعهدات
- التحسين التدريجي للفارق الإجمالي بين النسب، بغية الحفاظ على نوع من التوازن بين مختلف الأنشطة من حيث المستوى المقدر للمخاطرة فيما يخص النسب والسيولة.
- تطوير الموجودات ذات النسب المتغيرة من أجل تحصين جزء من الحصيلة إثر تطور غير ملائم لأسعار الفائدة.

المخاطر العامة لنسب الفائدة

تمثل المخاطر الإجمالية للنسب الخسارة الناتجة عن التطور السلبي لأسعار الفائدة على مستوى حصيلة البنك الكلية بالنظر إلى قدرتها على تحويل الادخار والموارد إلى توظيفات منتجة.

يعتبر تحليل المخاطر الإجمالية للنسب معقدا، بسبب ضرورة تكوين افتراضات تتعلق بسلوك المودعين بخصوص آجال الودائع المستردة تعاقديا تحت الطلب وعلى مستوى الأصول والخصوم غير الحساسة إزاء سعر الفائدة بشكل مباشر. عندما تكون الخصائص السلوكية لمنتج مختلفة عن خصائصه التعاقدية، يتم تقييم الخصائص السلوكية من أجل تحديد مخاطر سعر الفائدة الحقيقية الكامنة.

آلية المخاطر العامة لنسب الفائدة

يتم إجراء عمليات تقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطر الإجمالية للنسب على النحو التالي:

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عند حصر البيانات التركيبية
- كإجراء مساندة لعمليات التخطيط (مرحلة بيان التوجهات الاستراتيجية ومرحلة تحديد إطار المخطط المالي المتوسط الأمد)، باعتبارها إجراء للمصادقة النهائية على المخطط المتوسط الأمد.
- بمناسبة تغيرات مهمة في جداول التسعيرات من أجل تقييم التأثيرات.

يرتكز جهاز المراقبة على:

- منهجية للتقييم تقوم على مقاربة الفوارق. تتم ترجمة ذلك من خلال تصنيف الأصول والخصوم حسب نوع الاستحقاق ومعدل الفائدة (ثابت ومتغير) مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المدة المتبقية والوضع المستقبلي .
- نظام إعداد تقارير كل ثلاثة أشهر ترفع إلى لجنة تدبير المخاطر حول مستويات التعرض للمخاطر، واختبارات الضغط حول تأثير ذلك على العائد الصافي البنكي وعلى الأموال الذاتية، وكذا النمو التوقعي للنسب الاحترازية.
- نظام حدود يراعي تأثيرات المخاطر على العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية، كما تم تحديده من طرف لجنة تدبير المخاطر والتقيد بالقوانين وصادقت عليه اللجنة المديرية.

يهدف التدبير الكلي للنسب، من خلال هذا الجهاز إلى زيادة تأثير النسب على الربح وعلى الأموال الذاتية بالارتكاز على حساب الفوارق القارة والديناميكية.

تطور مؤشرات المخاطر

تعتبر بنية الأصول لأجل قصير مع متم دجنبر 2018 مشابهة لبنية دجنبر 2017.
بيد أن الخصوم لأجل قصير واصلت تطورها بالنظر للجوء أكبر للتمويل في السوق النقدية (لأجل قصير جدا). وتتمثل أهم التغييرات التي لها تأثير على مخاطر نسب الفائدة كما يلي :

- ارتفاع اتفاقيات إعادة الشراء الممنوحة بمبلغ 6,5 مليار درهم ؛
- إصدار شهادات الإيداع في حدود ثلاث مليارات درهم و إصدار دين ثانوي جديد بمبلغ ملياري درهم ؛
- مواصلة ارتفاع عمليات الصرف لأجل؛
- ارتفاع المدة المتبقية للودائع لأجل التي انتقلت من 6,2 شهر في دجنبر 2017 إلى 6,5 شهر في دجنبر 2018 ؛
- استرجاع نسب السوق (نسب الخزينة) على الآجال المتوسطة والطويلة بعد الانخفاض المسجل خلال الربع الأول من سنة 2018.

ورفعت هذه العمليات وكذا مراجعة اتفاقيات تصريف الموارد غير المجدولة حساسية الأرباح تجاه تغير نسب الفائدة. هكذا وفي حالة ارتفاع النسب بمائة نقطة أساس، يتغير الربح ب – 198 مليون درهم مقابل – 158 مليون درهم في دجنبر 2017. وتجدر الإشارة إلى ان حساسية الأرباح تجاه تغير في النسب يبقى تحت حدود أهداف مخاطر المجموعة. ويبين الجدول التالي المؤشر الافتراضي لارتفاع نسب الفائدة بمائة نقط أساس ، لمدة 12 شهرا على المدخول الصافي من الفوائد والقيمة الاقتصادية للبنك في 2017 و 2018. إن تأثير مثل هذا التغير يمثل 2% من العائد الصافي البنكي و الأموال الذاتية التنظيمية.

	31/12/2017	31/12/2018
التأثير على الربح (بملايين الدراهم)	-158	-198
مقارنة مع العائد الصافي البنكي	1,40%	1,69%
التأثير على القيمة الاقتصادية لأجل قصير (بملايين الدراهم)	-307	-83
مقارنة مع الأموال الذاتية التنظيمية	0,95%	0,25%

مخاطر السيولة

يمكن أن تنجم هذه المخاطر عن بنية الحصيلة بفعل الفوارق بين الاستحقاقات الفعلية لعناصر الأصول والخصوم واحتياجات تمويل الأنشطة المستقبلية وسلوك الزبناء أو بفعل اختلال مفترض في الأسواق أو في الظرفية الاقتصادية.

ويهدف تدبير مخاطر السيولة إلى ضمان الاستفادة من الأموال الضرورية بقصد أداء التعهدات المالية عند حلول أجل استحقاقها. ويتم تدبير هذه المخاطر عبر الحفاظ على مستوى كاف من السندات السائلة وتموين بأموال قارة ومتنوعة. وتتكون محفظة السندات بشكل أكبر من سندات الخزينة وعلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وبدرجة أقل من الوضعيات على الأسهم السائلة.

يرتكز تدبير السيولة على:

- تتبع مختلف نسب السيولة حسب المقتضيات الداخلية وتلك المترتبة عن القوانين
- إعداد جدول استحقاق للسيولة يقوم على مختلف السيناريوهات الديناميكية وعلى أفق خطط الأمد المتوسط. إضافة إلى إعداد جدول للسيولة الساكنة يقدم معلومات حول حالة سيولة البنك على الأمدين المتوسط والطويل.
- مواكبة محفظة الاستثمار وإعداد إسقاطات تدفقات الخزينة.
- المحافظة على تشكيلة متنوعة لمصادر التمويل ومتابعة تركيز الودائع حسب نوعية المنتوج والمقابل مع القيام بتتبع منتظم لتجمع أكبر عشر مودعين.
- الحفاظ على علاقات متميزة مع المؤسسات المستثمرة والشركات الكبرى.

وتشكل الودائع عند الطلب للزبناء (حسابات جارية وحسابات الادخار) حصة مهمة للتمويل العام للمجموعة والذي أظهر استقراره مع تعاقب السنين. علاوة على ذلك، تواصل برنامج افتتاح الوكالات في سنة 2017 و من المرتقب استمراره طيلة مدة المخطط متوسط الأمد، مما يعزز وتيرة جمع ودائع الزبناء.
من ناحية أخرى، يعتبر البنك الشعبي المركزي متدخلا مهما في الأسواق النقدية وللسندات عن طريق أنشطته في الأسواق. وتسمح وضعية البنك الشعبي المركزي باللجوء على الأجل القصير لعمليات الحفظ لدى بنك المغرب والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

تطور مؤشرات المخاطر

بلغ مجموع أصول القرض الشعبي للمغرب 329 مليار درهم مع متم دجنبر 2018 **مقابل** 312 **مليار درهم في دجنبر** 2017، **أي بارتفاع نسبته** 5,4%.
في دجنبر 2018 **ومقارنة مع دجنبر** 2017، **مثلت الاستعمالات المطلوب تمويلها نقدا أزيد من** 18,2 **مليار درهم. ويتعلق الأمر أساسا بقروض الزبناء (** + 12,7 **مليار درهم من ضمنها** 7,5 **مليار درهم من قروض الضريبة على القيمة المضافة) ومحفظة المساهمة (** + 3,1 **مليار درهم) ومحفظة السندات (** + 0,8 **مليار درهم) والأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة (** + 1,6 **مليار درهم) . وتمت إعادة تمويل هذه المبالغ من خلال :**

- ارتفاع ودائع الزبناء **(+ 6,2 مليار درهم)** ؛
- **ارتفاع إعادة التمويل على السوق النقدية (+ 6,5 مليار درهم)** ؛
- إصدار شهادات الإيداع **(+ 3, مليار درهم)** ؛
- **إصدار الديون الثانوية (+ 2 مليار درهم) .**

وتظل وضعية سيولة البنك مريحة، كما يدل على ذلك مستوى نسبة تغطية السيولة إلى غاية متم دجنبر 2018 (130%) التي تفوق بكثير الحد الأدنى التنظيمي.

وارتفعت موارد القرض الشعبي للمغرب المحصلة لدى الزبناء بنسبة 2,6%، منتقلة من 237 مليار درهم في 2017 إلى 244 مليار درهم مع متم دجنبر 2018. ويهم هذا الارتفاع ودائع الخواص سواء على مستوى الحسابات على الدفتر (+3,0%) أو الودائع عند الطلب (+4,4%). واستقرت حصة الموارد بدون مكافأة في أزيد بقليل من 66% في دجنبر 2018.

وبلغ معامل التحويل للمجموعة في دجنبر 2018 87.7% مقابل 84,5% في دجنبر 2017 (أي بارتفاع قدره 3,2 نقطة) بفعل ارتفاع القروض بشكل يفوق ارتفاع الودائع.

III. مخاطر التشغيل

آلية تدبير مخاطر التشغيل

تماشيا مع القوانين التنظيمية، تعرف مجموعة البنك الشعبي مخاطرة التشغيل بكونها المخاطر في التعرض لأضرار محتملة بفعل عدم توافق أو اختلال في المساطر أو الأشخاص أو الأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن تعريف مخاطرة التشغيل المخاطر القانونية ومخاطر السمعة بينما لا يشمل المخاطر الاستراتيجية.

وما وراء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بتخصيص الأموال الذاتية برسم مخاطر التشغيل، تروم هذه الآلية الاستجابة المثلى لتوصيات بنك المغرب و الممارسات السليمة الموصى بها من طرف اتفاقيات بازل 2. وفي هذا الصدد، تندرج ضمن نظام للتحسن المستمر :

- جمع معلومات حول المخاطر (المفترضة) و/أو العوارض (المثبتة) ؛
- تحليل المخاطر (المفترضة) و/أو العوارض (المثبتة) وتقييم آثارها المالية ؛
- تبليغ المعطيات حول المخاطر (المفترضة) و/أو العوارض (المثبتة) وتقييم التعرض لمخاطر التشغيل ؛
- القيام بعمليات وقائية وتصحيحية تفرض نفسها من أجل تقليص التأثيرات و احتمالية وقوع المخاطر.

تنظيم شعبة مخاطر التشغيل

يتمحور تنظيم هذه الشعبة داخل المجموعة حول :

- الوظيفة المركزية على مستوى البنك الشعبي المركزي والتي تتولى تصميم وتوجيه الأدوات المنهجية والمعلوماتية مع الحفاظ على التحسيس والتكوين ودعم مختلف المتدخلين ؛
- مدبري المخاطر الإقليمية الذين يضمنون دور الوظيفة المركزية على مستوى البنوك الشعبية الجهوية ؛

- نظرائهم على مستوى الشركات التبعة الطين يسهرون على وضع منهجية للأدوات المعلوماتية بتعاون مع الآليات المعتمدة ضمن المجموعة ؛
- مراسلين لمخاطر التشغيل يتم تعيينهم حسب المهن في إطار بروتوكول لجمع العوارض. ويروم هؤلاء المراسلين إحصاء خسائر التشغيل وتصنيفها في آلية تدبير مخاطر التشغيل الموضوعة رهن إشارتهم.

أهم آليات تدبير مخاطر التشغيل

تتمثل الأدوات المنهجية الأربع في : خارطة مخاطر التشغيل و مناهج جمع العوارض وتتبع المخاطر المتعلقة بالأنشطة المرحلة وخطة استمرارية النشاط.

تطبق منظومة تدبير مخاطر التشغيل على جميع هيئات المجموعة وتقوم عموما على تحديد وتقييم المخاطر من خلال وضع خارطة المخاطر وتتبع تحيين المخاطر المترتبة وتقرير الخسائر و العوارض المؤكدة، وتوصيات من أجل تحسين المساطر والمراقبات ووضع مخطط لاستمرارية النشاط ؛

وتخص أهم الأدوات المنهجية : خارطة مخاطر التشغيل و منهجية جمع العوارض وسياسة التحكم في المخاطر

خارطة مخاطر التشغيل

تعتمد مناهج مراجعة خارطة مخاطر التشغيل على مراجع داخلية للمناهج. وبدعم من ورشات مع الخبراء المهنيين، يتم تحديد وتقييم أحداث مخاطر التشغيل.

وقبل عمليات التقييم هذه، يمكن للمراجع الداخلية للمناهج (المهن والمناهج) أن تخضع لتكييفات من أجل مراعاة خصائص الهيئات والمهن.

ويتم تقييم أحداث مخاطر التشغيل وفق معيار الوتيرة ومعيار التأثير الأحادي المتوسط وذلك تبعا لشبكتين تم إعدادهما في هذا الصدد وينص على 6 درجات للتصنيف في كل شبكة. ويتم تقييم آليات التحكم في المخاطر بالنسبة لدقتها و قابليتها للتطبيق وفق 3 مستويات مرضية أو تلك التي يجب تعزيزها أو غير مرضية.

وتسمح أشغال مراجعة خارطة مخاطر التشغيل من التوفر على رؤية تراتبية للمخاطر ووضع مخططات أعمال حسب المهن.

جمع العوار

طبقا للقوانين التنظيمية، تم وضع نظام لجمع عوارض مخاطر التشغيل يقوم على آلية للتصريح مزدوجة التتبع . ويتم تسيير هذا النظام في الزمن الواقعي بفضل الأداة الأمامية للمخاطر. ويقوم مراسلو جمع العوارض في مختلف المهن بتحرير هذه العوارض مباشرة على مستوى الأداة المعلوماتية المخصصة. وتقرر وضع آلية لتدفق أعمال يسمح للمسيرين بمراقبة وقوع مخاطر التشغيل.

تتبع الأنشطة المرحلة

لتقييم المخاطر المحدقة بالبنك، تم وضع شبكتين :

- شبكة حساسية تتضمن 8 محاور (وضع الخدمة، عدد الخدمات في المنطقة، كلفة الخدمة، متطلبات تنظيمية ...) على سلم من درجة واحدة إلى 4 درجات تسمح بالأمر بالخدمات وفق تعرضها للمخاطر
- شبكة مستوى للمراقبة تتضمن 5 محاور (الصحة المالية، خطة استمرارية النشاط، زيارة مقدم الخدمة ...) على سلم من درجة واحدة إلى 4 درجات تبرز مستوى التحكم في المخاطر بين مقدمي الخدمات من نفس النشاط.

خطة استمرارية النشاط

يتم نشر السياسة العامة لحكامة خطة استمرارية النشاط للمجموعة لدى كافة مستخدمي المجموعة. وتحدد المبادئ التوجيهية و إطار المرجع والتنظيم الرامي لضمان، في حالة أزمة، استمرارية الأنشطة الحساسة للبنك.
وبدعم من منهجية مشكلة، مكنت تحاليل تأثيرات الأعمال والمدة القصوى للتوقف المسموح بها من تحديد مناهج العمل التي يجب إنقاذها في حالة وقوع أزمة. ويوافق كل منهج عمل حساس خطة لإنقاذ المهن توضح دور كل واحد عند وقوع حادث والوسائل المتاحة وكذا العمليات الفورية الواجب القيام بها فور الوصول لموقع التراجع.
ومن الضروري أن نشير إلى عدم وقوع أي حدث رئيسي خلال سنة 2017 أجبر البنك على تشغيل خطته لاستمرارية النشاط.

IV. مخاطر الدول

سياسة التحكم في المخاطر

تم تزويد المجموعة بمنظومة لتدبير مخاطر الدول ترتكز على نموذج للتصنيف الداخلي. ويسمح هذا النموذج بقياس المخاطر في الدول انطلاقا من معطيات كمية (مؤشرات اقتصادية ومالية) ونوعية (المحيط السياسي والتنظيمي). وتعتبر لائحة المؤشرات المستعملة متعددة (التضخم، الرصيد العمومي، دينامية الاستثمار، جودة التنظيم...) ويرتكز على إصدارات وتقييمات لمنظمات دولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ...).

تم توزيع التصنيف على أربع أنواع من المخاطر المختلفة : مخاطر التخلف السيادية، مخاطر عدم التحويل، مخاطر الشركات التي تتم مقارنتها مع مخاطر الأزمة الماكرواقتصادية المعممة و مخاطر النظام البنكي. وبالنسبة لكل نوع من المخاطر، تميز تصنيفات مخاطر لأجل قصير (أقل من 12 شهرا) والمخاطر متوسطة الأمد (ما وراء 12 شهرا).

وتطبيقا لهذه المنظومة، وضع البنك الشعبي المركزي منذ 2015، مناهج للتموين تغطي مخاطر الدول في كافة دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تندرج ضمن نطاق **ABI**.

وفي مجال تدبير المخاطر، تضع المجموعة مطابقة التدابير المحلية مع معايير المجموعة محورا ذا أولوية. وفي مجال وقوع المخاطر الذي يشكل محورا يحظى بالأولوية ضمن هذا الورش، تميزت سنة 2017 بالوضع الفعلي لمناهج تخص تدبير وتتبع الديون الحساسة. ويخضع كافة الزبناء المعنيين في هذا الإطار لتتبع دائم في إطار لجان التنبيه المنعقدة شهريا على مستوى الشركات التابعة لمجموعة **ABI** بغية تتبع تطهير الحسابات المعنية. ويكمن الهدف التشغيلي النهائي لقطب تدبير المخاطر في ضمان مراقبة ناجعة تؤدي إلى ضبط واستباق وتحسين مستوى المخاطر في كافة الشركات التابعة للبنك الأطلنتي.

ومقارنة مع تتبع وتوطيد المخاطر على المستوى المركزي، ينبغي التذكير بان نظام لرفع تقارير من طرف جميع الشركات التابعة قد دخل حيز التنفيذ، مما يسمح للمجموعة القابضة وقطب تدبير المخاطر بتقييم المناطق التي تسجل مخاطر من خلال تتبع صارم للديون الحساسة (تجاوز، ملفات مستحقة، عوارض أداء...)، ومخاطر التركيز الفردي والقطاعي. كما يتم تتبع تطور الديون معلقة الأداء ونسبة التغطية بواسطة المخصصات الاحتياطية بغية تحديد توجه مستوى المخاطر ووضع الاستراتيجية الرامية للتخفيف منها.

III. القوائم التركيبية للحسابات الموطدة للبنك الشعبي المركزي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الحصيلة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الأصول

بملايين الدراهم	2016	2017	يناير 2018	2018
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	14 702	11 157	11 056	15 195
أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة	37 244	41 666	56 115	57 091
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية			26 792	23 884
أصول مالية متاحة للبيع	35 993	41 712		
سندات بكلفة مستهلكة			13 102	12 047
القروض والديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتبرة في حكمها	11 877	19 279	19 179	14 699
القروض والديون المطلوبة من الزبناء	213 853	228 709	224 644	244 228
توظيفات مملوكة إلى غاية الاستحقاق	15 249	13 102	13 102	12 047
أصول الضريبة المستحقة	1 131	1 092	1 092	1 209
أصول الضريبة المؤجلة	652	1 431	3 261	3 651
حسابات التسوية وأصول أخرى	7 521	10 136	10 136	7 591
المساهمات في شركات وفق طريقة حقوق الملكية	38	40	40	23
أصول ثابتة ملموسة	11 217	12 668	12 668	14 345
أصول ثابتة غير ملموسة	907	1 014	1 014	1 114
فارق الامتلاك	1 327	1 539	1 539	1 512
مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**351 711**	**383 545**	**380 638**	**396 590**
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	539	845	845	1 303
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	-	-		
أدوات مشتقة للتغطية	-	-		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	33 908	42 162	42 162	46 214
ديون تجاه الزبناء	259 738	273 475	273 475	283 348
ديون ممثلة بسند	-	-		
سندات الدين المصدرة	133	706	706	3 678
خصوم الضريبة المستحقة	1 211	1 446	1 446	1 397
خصوم الضريبة المؤجلة	503	532	532	734
حسابات التسوية وخصوم أخرى	7 171	7 310	7 310	5 305
المؤن التقنية لعقود التأمين	3 365	5 086	5 086	1 233
مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات	2 652	3 200	4 039	4 742
إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	3 215	3 656	3 656	3 229
ديون ثانوية	1 120	5 299	5 299	7 217
رأس المال و احتياطات مرتبطة	20 498	21 361	21 361	22 330
احتياطات موطدة	12 405	13 681	11 225	12 491

– حصة المجموعة	4 134	4 445	2 465	3 180
– حصة البنوك الشعبية الجهوية		0		
– حصة الأقليات	8 271	9 236	8 760	9 311
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	2 215	1 374	84	-174
– حصة المجموعة	1 504	927	175	-58
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	-	0		
– حصة الأقليات	711	447	-92	-116
النتيجة الصافية للسنة المالية	3 038	3 412	3 412	3 543
– حصة المجموعة	2 643	2 843	2 843	2 943
– حصة البنوك الشعبية الجهوية	-	0		
– حصة الأقليات	395	569	569	600
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**351 711**	**383 545**	**380 638**	**396 590**

المصدر : البنك الشعبي المركزي – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

حساب النتيجة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

بملايين الدراهم	2016	2017	2018
فوائد وعائدات مماثلة	14 971	15 457	15 933
فوائد وتكاليف مماثلة	-4 564	-5 021	-4 892
هامش الفوائد	**10 407**	**10 436**	**11 040**
عمولات محصلة	2 402	2 602	2 936
عمولات مقدمة	-314	-275	-327
هامش على العمولات	**2 088**	**2 327**	**2 609**
أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة	1 786	1 842	2 301
أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع	615	876	284
نتيجة أنشطة السوق	**2 401**	**2 718**	**2 585**
عائدات الأنشطة الأخرى	3 964	5 493	1 712
تكاليف الأنشطة الأخرى	-3 206	-4 611	-926
العائد الصافي البنكي	**15 655**	**16 363**	**17 020**
التكاليف العامة للاستغلال	-7 014	-7 438	-7 857
مخصصات للاهلاك ولنقصان قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	-869	-954	-1 026
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**7 771**	**7 971**	**8 137**
تكلفة المخاطرة	-3 323	-3 091	-3 154
نتيجة الاستغلال	**4 449**	**4 881**	**4 983**
حصة النتيجة الصافية محسوبة بطريقة حقوق الملكية	5	4	-4
أرباح أو خسائر صافية عن الأصول الأخرى	20	-13	188
تغيرات قيم فوارق الامتلاك		0	
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**4 474**	**4 872**	**5 167**

ضرائب على الأرباح	-1 436	-1 460	-1 625
النتيجة الصافية	**3 038**	**3 412**	**3 543**
النتيجة – حصة البنوك الشعبية الجهوية		-	
النتيجة خارج المجموعة	395	569	600
النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي	**2 643**	**2 843**	**2 943**
النتيجة حسب السهم (بالدراهم)	**14,5**	**15,6**	**16,1**
النتيجة المخففة حسب السهم (بالدراهم)	**14,5**	**15,6**	**16,1**

المصدر : البنك الشعبي المركزي – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تـنـبـيـه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/008/2019 بتاريخ 27 ماي 2019

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.